

القطاع السياحي كبديل اقتصادي تنموي مستدام للمحروقات في الجزائر: دراسة في معوقات

القطاع وآليات حكامته في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة.

The tourism sector as a sustainable economic of development alternative to hydrocarbons in Algeria: A study of the sector's obstacles and mechanisms of its governance in light of the current economic crises.

*¹ جديد توزي، باحث دكتوراه، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،

d.touzi@univ-boumerdes.dz

² عبد الدين بن عمراوي، أستاذ محاضر -أ-، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021-02-28 .. تاريخ قبول المقال: 2021-04-29

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مدى أهمية حوكمة القطاع السياحي في الجزائر باعتباره أحد أهم الروافد المالية والبدائل التنموية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات، وهذا لما تزخر به الجزائر من امكانيات وموارد طبيعية وبشرية وتاريخية، وفي ظل هذه الحقيقة قمنا بتشخيص معمق للمعوقات التي تعرقل تطور هذا القطاع.

وكننتيجة لأهم ما توصلنا اليه من خلال دراستنا هذه، هو معاناة القطاع السياحي في الجزائر من العديد من الصعوبات ومن أهمها هو ضعف الهياكل القاعدية المتعلقة بالمجال السياحي، وضعف تأهيل الموارد البشرية وقلة إحترافيتها، تردد القطاع الخاص للاستثمار في المجال السياحي، عدم نظافة الأماكن السياحية، ارتفاع معدلات الضرائب وعدم وجود سياسة تسويقية.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، التنمية الاقتصادية، الحوكمة.

Abstract:

The purpose of this study is to illustrate the importance of the tourism sector governance in Algeria as one of the most important financial assets and development alternatives that can be relied upon in order to promote economic development, especially under decline in oil prices.

*² المؤلف المرسل: جديد توزي

As a result of the most important findings of our study, the tourism sector in Algeria has suffered from many difficulties, as the tourism infrastructure weak, poor human resource training and lack of professionalism, the reluctance of the private sector to invest in tourism, the problem of clean tourist places, high tax rates and the absence of marketing strategies.

.Keywords : tourism sector, economic development, governance.

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها - ولا تزال - دول العالم، سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية 2008 التي مست بشكل كبير القارة الأوروبية وكذا الدول المصدرة للنفط بعد انهياره في الأسواق العالمية كالجزائر، فقد أدركت الدول ضرورة حتمية لإيجاد بدائل تنموية أخرى، ومن بين أبرز هذه البدائل التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة هي السياحة.

فالسياحة تعتبر أحد أهم الروافد المالية والبدائل التنموية التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها من أجل استمرار عملية التنمية الاقتصادية، في ظل تراجع أسعار المحروقات، وهذا لما تملكه من امكانيات وموارد طبيعية وبشرية وتاريخية، ولكن رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية (وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030)، غير أن القطاع السياحي لا يزال بعيدا كل البعد عن نظرائه سواء من الساحة العالمية أو دول الجوار، فهشاشة هذا القطاع الذي توضحه نسبة المساهمة التي لم تتعدى 2.3 بالمئة من الناتج الداخلي الخام يوضح ما تفقده الجزائر من مورد هام ومنتجا يمكنها من صناعة قوية لمرحلة ما بعد النفط.

وفي ظل هذه الحقيقة يستوجب إيجاد آليات تسهم في حوكمة القطاع السياحي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذه الدراسة نحاول أن نبين مدى مساهمة القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وكذا مدى إمكانية اعتبار قطاع السياحة كبديل تنموي اقتصادي لقطاع المحروقات في الجزائر؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة نتبع المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: أهمية القطاع السياحي الجزائري ووضعيته في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق

SDAT 2030

المبحث الثاني: عوامل محدودية أداء القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات حوكمة قطاع السياحة في سبيل جعل القطاع يعول عليه كبديل لمرحلة ما بعد البترول.

المبحث الأول: أهمية القطاع السياحي في الجزائر ووضعيته في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق سنة 2030 (SDAT)

تعد الجزائر من الدول التي أدركت أهمية السياحة نظرا لموقعها المتميز ومساحتها الشاسعة، وامتلاكها لمقومات طبيعية ومادية وتاريخية هائلة، لهذا تولت القيام بأعمال تحسيس كبيرة حول رهان التنمية السياحية من جهة وتطوير برامج الانجاز من جهة أخرى، لذلك بات من الضروري اعتماد إطار استراتيجي مرجعي، ونظرة واضحة نحو آفاق 2030 بالاعتماد على أهداف واضحة، وتخطط الجزائر أن تصبح بلدا سياحيا من الدرجة الأولى بدلا من كونها بلدا مصدرا للسياح، والى استقبال أكثر من 11 مليون سائح آفاق 2030¹. وفي هذا الإطار عملت السلطات السياسية في الجزائر على وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، وذلك للنهوض بالقطاع السياحي وجعله كمورد اقتصادي مستدام بديل عن قطاع المحروقات.

المطلب الأول: السياحة في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT)

وفي إطار ترقية القطاع السياحي في الجزائر عملت السلطة السياسية على وضع مخطط طويل المدى من أجل النهوض بهذا القطاع، وذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030. **1. تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT):**

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسية السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات². كما يعتبر هذا المخطط جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 (SNAT)، وقد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (MATET) بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (ODIT_FRANCE)، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق (على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015، وال المدى الطويل 2030)³.

II. أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أن السياحة ليست فرعا، ولا قطاعا للنشاط إنما صناعة فنية، توفيق بين ترقية السياحة والبيئة، وبالنسبة للجزائر فإن السياحة أصبحت ضرورة وطنية وليس خيارا بما أنها تشكل محركا للتنمية، واثمين التراث الوطني الثقافي والتاريخي، وداعمة للنمو.

إن وعي الجزائر بمسألة التنمية السياحية كناقل للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية يتطلب الحاجة الى تطوير إطار استراتيجي، بدعم الأهداف الواردة في هذا المخطط، وتسعى الاستراتيجية السياحية من خلال هذا المخطط الى تحقيق ثلاث نقاط مهمة:

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي، الاستثمار؛
- توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع الى القطاعات الأخرى: الفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات، التشغيل؛
- المساهمة في المبادلات، والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي؛

تسعى هذه السياسة الى إعادة تنظيم هياكل الإدارة، والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها، في إطار استراتيجية وطنية، تعتمد على اشراك جميع الفاعلين في المجال وتهدف الى ما يلي:

- السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية، ومتابعة تطبيقها خلال جميع المراحل؛
- تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات، ومتابعة مدة تلاءمه مع قدرات البلاد، والسوق الدولية؛
- تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة؛
- تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات، دواوين، وكالات...).

وكلها أهداف لا تحقق إلا بإتباع سياسة واضحة المعالم، تستخدم أحدث التكنولوجيات والتقنيات المتوصل اليها، وقد تم تحديد أهمية المخطط في العناصر التالية منها⁴:

1. جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي من خلال:

- الترويج للسياحة في الجزائر، وجعلها وجهة سياحية بإمتياز، ومنازة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛

- ترقية اقتصاد مكمّل لقطاع المحروقات.

2. **الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى:** (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التقليدية، الخدمات) من خلال النظر الى السياحة في إطار مقارنة عرضية، تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، والبيئة، التنظيم المحلي، والتكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطقتي جميع المتعاملين الخواص (الجزائريين وأيضاً الأجانب) والعموميين.

3. **التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة:** في هذا السياق، وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع لمنظمة الأمم المتحدة مع منظمة السياحة العالمية، اعلان مشترك للتوافق بين السياحة والبيئة عام 1982م، وتشكلت لجنة دائمة (لجنة السياحة والبيئة) والهدف من تشكيلها، هو نشر الوعي البيئي بين شعوب دول العالم كما أن منظمة السياحة العالمية عقدت مؤتمرها في أكتوبر عام 1997 في مدينة إسطنبول التركية، تحت شعار السياحة رائد في القرن الحادي والعشرين، لإيجاد فرص عمل وحماية البيئة.

4. **تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري:** يرتبط الاقتصاد السياحي ارتباطاً متيناً مع الإقليم، المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، وتعتبر العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنسان، والطبيعة، والمناخ، التاريخ...) وتشكل صورته، وجاذبيته، وموقعه ونتاجه، وأمام الأولوية المستهدفة للسياحة، وخاصة في المناطق الاقتصادية الهشة، التي تكمن في انشاء وظائف وفي مضاعفة التدفقات المالية وفي الإبقاء وخلق خدمات أمام استراتيجية تنمية مستدامة تدمج الاهتمام بالحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وانعاشه.

5. **التحسين الدائم لصورة الجزائر:** من خلال تغيير الذهنيات والتصرفات، لبناء ثقافة سياحية جديدة ودائمة في الجزائر، خاصة وأن هذا القطاع في حاجة الى تصورات، وسلوكات جديدة، تمكن من إعطاء صورة لائقة ولامعة للقطاع، ويرمي برنامج بناء صورة الجزائر الى أحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون، في السوق الجزائرية ضمن منظور يجعل منها سوقاً هامة وليست ثانوية، بما في ذلك مجموعة المواد، والطاقت المتاحة، والتي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

III. مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر:

من أجل تحقيق الأهداف التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، عمل على وضع المخططات الفرعية التالية⁵:

1. **مخطط وجهة الجزائر:** تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

2. **مخطط الأقطاب السياحية للامتياز:** حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز وهي:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويشمل كل من عنابة، طارف، سكيكدة، قلمة، تبسة، سوق أهراس.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، شلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعه، ورقلة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: أدرار، بشار، البيض، النعامة.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الطاسيلي): إليزي.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهفار): تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفر منتجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة الاستحمام، سياحة شاطئية...) وتسمح هذه الأقطاب ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاعدة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

3. **مخطط النوعية السياحية:** لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها فلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم كما يدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم، فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

- تحسين نوعية وتطوير العرض السياحي.

- منح رؤية جديدة للمحترفين.

- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية.

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.

4. **مخطط الشراكة العمومية-الخاصة:** لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخاصون سوية لاستجابة المطلب الجماعي للمنتجات السياحية، وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خاصين، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية.

5. **مخطط تمويل السياحة:** تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرمي أو المطور، أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق ب:

- مرافقة المستثمرين المرميين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، وفي تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.

- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.

- التمديد في مدة القرض.

- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

المطلب الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق**2030**

تعتبر السياحة عملاق القرن الواحد والعشرين فقد احتلت مكانا متميزا بالنسبة لمعظم دول العالم سواء كانت دول صناعية كبرى أو دول نامية وذلك لأهميتها في العديد من المجالات، هذه الأخيرة لم ترقى إلى تطلعات وأمال الحكومة الجزائرية حيث سجلت الجزائر 1.77 مليون سائح سنة 2008 وهو رقم ضعيف إذا ما قورن بالمقومات والإمكانات المسخرة له، ثم عرفت ارتفاعا لتصل إلى 2.732 مليون سائح سنة 2013 أي بزيادة تقدر ب 54.23 %⁶، لتتخفف في سنتي 2014 و 2015 على التوالي حيث سجلنا 2.301 و 1.709 مليون سائح، لتعود إلى الارتفاع في سنة 2016 لتبلغ 2.039 مليون سائح⁷، هذه النسب سيتم التفصيل فيها من خلال الإحصائيات المبينة في الجداول التالية:

1. تطور الوافدين في الفنادق الجزائرية:

يهدف هذا الجدول الى توضيح تطور عدد الوافدين المقيمين وغير المقيمين في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2013-2016).

الجدول رقم (01): تطور الوافدين في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2013-2016)

السنة	2013	2014	2015	2016	تطوره %
	الوافدين				
الغير مقيمين	402028	401073	443847	486621	-0.24
المقيمين	3717343	3772511	3772865	3773219	1.48
المجموع	4119371	4173584	4216712	4259840	1.32

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن عدد الوافدين الغير مقيمين في الجزائر قدر ب 402028 وافد سنة 2013 لينخفض الى 401070 وافد خلال سنة 2014 بنسبة تقدر ب -0,24 %، ليشهد ارتفاع بسيط خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي بعدد يقدر ب 443847 وافد و 486621 وذلك بنسبة تقدر ب 9,64 %، وهذا ما يوضح النسبة المتدنية لعدد الوافدين الأجانب الى الجزائر وذلك برجع بالأساس الى الصورة التي أخذت عن الجزائر خلال فترة العشرية السوداء وحالة الاقتتال والفوضى التي عرفتتها البلاد، هذا الامر الذي شكل صورة قاتمة للأجانب عن الجزائر، مما جعلها من بين الوجهات الأقل أمنا في المنطقة المغاربية.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (01) ان عدد الوافدين المقيمين في الجزائر قدر ب 3717343 وافد سنة 2013 ليترفع الى 3772511 وافد سنة 2014 بنسبة تقدر ب 1,48%، ليشهد ارتفاع ضئيلا خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي بعدد يقدر ب 3772865 وافد وب 3773219 وافد وذلك بنسبة تقدر ب 0,01%، وهذا ما يدل على نقص كبير في عدد الوافدين المقيمين في الجزائر الى الفنادق الجزائرية، ويمكننا ان نرجع ذلك الى الازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر آنذاك والتي أدت إلى تراجع في أسعار البترول والذي انعكس بطبيعة الحال على القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع معدلات التضخم مما أثر بشكل كبير على القطاع السياحي.

II. الإيرادات السياحية في الجزائر:

بما أن حجم التدفقات من السواح إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2016) لم تعرف تطورا كبيرا، انعكس هذا الأمر بالسلب على حجم التدفقات المالية على قطاع السياحة والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2015):

الجدول رقم(02): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	325	266	219	208	196	230	258	304
معدل التغيير %	-	-18.55	-17.66	-5.02	-5.76	17.34	12.17	17.82

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2015) بحيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة تقدر ب 325 مليون دولار، إلا انه عرفت الفترة ما بعد سنة 2008 تقلبات حادة وذلك بتراجع قيمة الإيرادات السياحية إلى أدنى قيمة لها والتي قدرت ب 196 مليون دولار سنة 2012، ويعود ذلك إلى تهميش القطاع السياحي بشكل رهيب خلال هذه الفترة وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية بالرغم من صياغتها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، واعتبار القطاع السياحي قطاعا ثانويا من حيث الإيرادات وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، ويمكن اعتبار هذا الأخير الشجرة التي تغطي الغابة حيث حقق مداخيل خيالية في تلك الفترة جراء ارتفاع كبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما في سنة 2013 نلاحظ تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية لتبلغ قيمتها 230 مليون دولار وإلى 304 مليون دولار سنة 2015، ويعود هذا التحول

إلى تجسيد بعض مشاريع والسياسات على أرض الواقع التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030.

III. مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%⁸.

الجدول رقم (03): تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2015-2008)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة الإيرادات السياحية في ناتج المحلي الإجمالي %	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5	1.5	1.4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2008)، لم تتجاوز نسبة 1,6% كأعلى قيمة لها سنة 2009، وبمقارنة هذه القيمة بمتوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي قدر ب 10%، نرى ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد منخفضة، ويعود سبب ذلك الى انخفاض حجم الإيرادات السياحية في الجزائر وإلى اعتمادها الشبه كلي على إيرادات قطاع المحروقات لتمويل خزينة الدولة.

وفي الأخير نرى انه وبالرغم من وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 في الجزائر، منذ سنة 2008 الى غاية سنة 2015 (الفترة محل دراستنا)، والتي تعتبر الفترة المتوسطة المدى لتنفيذ هذا المخطط، الا ان مردود هذا الأخير لم يظهر بشكل جلي على أرض الميدان وذلك من خلال استقرارنا للأرقام السابقة التي تخص قطاع السياحة في الجزائر، وعليه يمكن ارجاع ذلك لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تطبيق هذا المخطط والتوجه نحو القطاع السياحي باعتباره كبديل اقتصادي تنموي بديل لقطاع المحروقات، وذلك لسهولة تحصيل الإيرادات الجبائية من قطاع المحروقات وارتفاع أسعاره خلال هذه الفترة، وكذلك لبطء مردودية القطاع السياحي الذي يحتاج للكثير من الوقت ولاستثمارات كبيرة من أجل ترفيقته.

المبحث الثاني: عوامل محدودية أداء القطاع السياحي في الجزائر

يواجه القطاع السياحي في الجزائر العديد من العوامل والصعوبات التي أدت إلى عرقلت تطوره وتتمثل أهم هذه العوامل والصعوبات في:

1_ على مستوى الهياكل: إن طبيعة ضعف القطاع السياحي الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الهياكل القاعدية، سواء تعلق الأمر بالهياكل السياحية أو الهياكل القاعدية المتعلقة بالمرفق العام، ويشمل على وجه الخصوص ما يلي⁹:

- ضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي، هذا على المستوى الكمي والكيفي، أي تدني جودة الخدمات السياحية، حيث تتميز معظم الطاقات الفندقية برداءة خدماتها وسوء الاستقبال للزبائن العاديين، ويقابل ذلك الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات المقدمة.
- ضخامة القدرات الفندقية الغير مصنفة، حيث تقدر نسبة الفنادق التي تسيير بالمقاييس الدولية ب 10% فقط من مجموع الطاقات الفندقية الكلية.
- ضعف الهياكل المتعلقة بالسياحة، أي الخدمات المرفقة بالسياحة التي تدخل في إطار إرضاء الزبون السياحي، مثل خدمات الإقراض البنكي، الاتصالات بشتى أنواعها، العلاج وغيرها.

2_ الضعف على المستوى العملي والتنظيمي: ويمكن إيجاز أهم هذه النقاط فيما يلي:

- ضعف السياسات القطاعية، أي التنمية الاقتصادية لقطاعات النشاطات الأخرى التي لا يمكن للقطاع السياحي أن يكون ناجحا بدونها.
- ضعف تأهيل الموارد البشرية وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي، الذي كان له نتائج وخيمة على مستوى الخدمات.
- نقص فعالية مناطق التوسع السياحي، مما أدى إلى تراجع نسبة الوافدين إليها.

3_ تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار في السياحة: إن الاستثمار السياحي الخاص لم يكن في مستوى توقعات السلطات العمومية، إذ لم يسجل مشاريع ضخمة، ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني الذي شهدته البلاد خلال عشرية من الزمن، وبقاء جانب من آثاره إلى يومنا هذا. وقد كان القطاع السياحي أكبر متضرر جراء تلك الوضعية، حيث حجبت هذه الأخيرة الاستثمارات الخاصة ونفرت السياح الأجانب والوطنيين على حد سواء من الوجهة الجزائرية، كما أدت الإجراءات البيروقراطية في التسيير وبعض مظاهر الفساد إلى تنفير المستثمرين من الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر، وكذلك بسبب عدم استقرار في التشريعات التي تنظم القطاع السياحي.

4_ تدهور البيئة بكل مكوناتها: حيث يعد التدهور البيئي من بين العوامل الرئيسية التي تنفر السياح من قصد الوجهة الجزائرية، فالشواطئ تتميز برداءة مياهها وكثرة النفايات وانتشار التلوث والأمراض وانعدام

النظافة، يضاف إلى ذلك ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ التي تؤثر بشكل مباشر في التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ.¹⁰

5_ التأخر الاقتصادي والتكنولوجي: والذي أثر سلبا على القطاع السياحي لأن السائح يختار الوجهة السياحية التي توفر له كل أساليب الراحة والترفيه، كما أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي عنصرين هامين في تحقيق رغبات السياح، فهو بحاجة إلى مواصلات واتصالات متطورة، بنوك ومصارف تتسم معاملاتها بالمرونة، والتي تضمن له تحويلات بنكية في أي وقت يريد، بالإضافة إلى خدمة سياحية جيدة.

6_ ضعف المكانة السياحية الجزائرية الدولية: بسبب إهمال القطاع وعدم إعطائه العناية والاهتمام الكافيين وعدم اعتباره نشاط اقتصادي منتج، بالإضافة إلى ضعف الإعلام والإشهار السياحيين.

7_ قلة الجمعيات السياحية: وعدم قيامها بدور فعال في ترقية الصورة السياحية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي.

8_ ارتفاع معدلات الضرائب: على الأرباح المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية، ومن ثمة التأثير على القدرة التنافسية للمنتج السياحي المحلي والتأثير على ربحية المشاريع السياحية، مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل.

9_ عدم وجود سياسية تسويقية: ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي، وقلة البرامج الإعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي الجزائري وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه.

10_ صعوبات ومعوقات الاستثمار السياحي: يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا أنه يتعرض لمشاكل تحد من مردوبيته وفعاليتته، وتتمثل أهم العوائق في مشكلة العقار السياحي (سوء التسيير، عدم دقة الدراسات، تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها...)¹¹.

المبحث الثالث: آليات حوكمة قطاع السياحة في سبيل جعل القطاع يعول عليه كبديل لمرحلة ما بعد البترول:

قصد إزالة العقبات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف المنتظرة من القطاع السياحي في الجزائر، يجب على هذه الأخيرة أن تحوكم قطاعها السياحي وذلك من خلال إيجاد آليات تكون كمنطلق لبناء تنمية سياحية وقطاع يعول عليه كبديل لمرحلة ما بعد البترول، ومن بين الآليات التي قد تساهم في ترقية القطاع السياحي لدعم الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار البترول في المرحلة الراهنة ما يلي:

1. تفعيل دور القطاع الخاص محليا كان أو أجنبي: إذ يعتبر كشريك أساسي في عملية التنمية

السياحية، وبالرغم من أن الطلب على الاستثمار من طرف القطاع الخاص في ارتفاع مستمر إذ بلغ

98.41 بالمئة من إجمالي المشاريع المصرح بها في فترة الإنعاش الاقتصادي إذ بلغ مشاريع القطاع الخاص 57833 في حين نصيب القطاع العام بلغ 950 مشروع، إلا أن نصيب قطاع السياحة لم يتعدى 635 مشروعا بنسبة 1.08 بالمئة، ما يوضح أن حجم الاستثمار السياحي مزال ضعيفا ولم يرقى إلى المستوى مقارنة بأهمية هذا القطاع وبالإمكانات المتاحة، ومن أجل تفعيل القطاع الخاص استوجب العمل على جذب الاستثمار الأجنبي، و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹²

2. **تأطير وتمويل المشاريع السياحية:** ويتعلق الأمر هنا بتكييف طريقة التمويل وفق الخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي، وعلى هذا الأساس لابد من:

- ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية مثلا)، وتشجع انشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.
- دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسب الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

3. **دعم التدريب والتكوين:** يعد تكوين وتدريب الموارد البشرية عنصرا محوريا في العملية السياحية، ويتم هذا من خلال:

- إعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكيفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، باقتناء دعائم بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.
- تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة.
- فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه الى ما بعد التدرج.
- الحث على انشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع.¹³

4. **تثمين أصناف متنوعة من السياحة:** بناء على ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات طبيعية ومادية وتاريخية وبسبب وقوعها في أكبر منطقة الاستقطاب السياحي حسب المنظمة العالمية للسياحة، صار على الجزائر تبني أصناف متنوعة من السياحة، والاعتماد عليها في دعم قطاع السياحة بالتركيز على العرض الذي يحتاجه السائح، ومن بين هذه الأصناف للسياحة التي يمكن تثمينها في الجزائر نجد: سياحة الاستحمام الساحلية، السياحة الصحراوية والتجوال، سياحة المدن والأعمال، سياحة العلاج، الصحة، الرفاهية، السياحة الثقافية، التعبدية.¹⁴

5. ضمان توفير وتسهيل الخدمات السياحية وذلك من خلال توفير كل من المعلومات السياحية اللازمة والوكالات السياحية والبنية التحتية وتحقيق الأمن السياحي.
6. إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة والسعي في تنفيذ مهامها.
7. العمل على استكمال مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الايجابي مع النشاط السياحي.
8. العمل على تحقيق أهداف حوكمة القطاع السياحي المتجسدة فيما يلي:
 - زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار السياحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي.
 - تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين.
 - التأكد من كفاءة تصنيف برامج الحكومة والاستخدام الأمثل لمواردها.
 - تكاثف جهود الأطراف الفاعلة (الدولة + القطاع الخاص + المجتمع المدني).¹⁵

وفي الأخير يتضح لنا ان حوكمة قطاع سياحة في الجزائر يتطلب تظافر جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية يسودها الشفافية والمساءلة والكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والطبيعية والتاريخية والثقافية فضلا عن اسنادها الى قواعد العدالة مما يعزز سيادة القانون.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن للقطاع السياحي دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك باعتباره قطاع صديق للبيئة ويسعى الى تحقيق التنمية، لهذا نجد أن كل الدول الكبرى تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع وذلك لمدى قدرته على توفير إيرادات مالية ضخمة للخزينة العمومية من العملة الصعبة، ويعتبر من بين القطاعات الأساسية المعول عليها للخروج من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر.

وفي إطار هذه الدراسة تبين لنا ان القطاع السياحي في الجزائر يعاني من العديد من الصعوبات والتحديات، ومن بين أهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا السياق نجد:

_ إن واقع قطاع السياحة في الجزائر لا يعبر عن الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر على المستوى الطبيعي والتاريخي وحتى المنتج الفندقي على ضعفه فهو قادر على التطور خاصة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030؛

_ ضعف التنفيذ فيما يخص محاور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، سواء من ناحية المشاريع الاستثمارية او حتى التوجهات العامة لتنشيط القطاع السياحي؛

_ تدني البيئة والمناخ الاستثماري في الجزائر بسبب ارتفاع معدلات الضرائب وضعف البنية التحتية؛

_ تسيير القطاع السياحي بطريقة بيروقراطية مما أدى الى نفور المستثمر الوطني والاجنبي؛

_ غياب تجسيد مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة ومشاركة؛

_ نقص التمويل في ظل تهميش القطاع ككل ضمن أولويات الدولة؛

_ غياب استراتيجية واضحة للتسويق للقطاع السياحي على المستوى الوطني والدولي؛

_ ضعف الموارد البشرية المؤهلة لتسيير القطاع السياحي، وعدم توفر مراكز تكوين متخصصة كافية لتأهيله.

وفي ظل ما تشهده الجزائر اليوم من تدني أسعار النفط، وقلة الموارد المالية استوجب تظافر الجهود من أجل النهوض بالقطاع السياحي وجعله من أولويات القطاعات التي يعول عليه لمرحلة ما بعد البترول، وعليه قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات للنهوض بهذا القطاع في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

_ ضرورة تدعيم البنى التحتية الموجهة لقطاع السياحة خاصة المتعلقة بالإيواء؛

_ استغلال وتوظيف إيرادات السياحة في المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية؛

_ مواكبة التطور الحاصل في حركة السياحة في العالم وتوفير الإمكانيات اللازمة لمسايرة هذا التطور؛

_ العمل على إكساب المواطن الجزائري لثقافة سياحية وإبراز دور السياحة في عملية التنمية من أجل مساهمته في تطوير هذا القطاع؛

_ اتباع استراتيجية تسويقية وترويجية فعالة من أجل التعريف بالمنتج السياحي الجزائري؛

_ تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي، وإقامة شركات مع الدول الرائدة في السياحة من أجل اكتساب الخبرات واستغلالها في تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

- ¹ حسين أمين شريط، " فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14، سنة 2015، ص 137.
- ² محمد تاج الدين صحراوي، وسيلة السبتي، " السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد: 02، ديسمبر 2017، ص 60.
- ³ وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2020، الموقع الالكتروني: www.mta.gov.dz
- ⁴ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب رقم (01): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 18.
- ⁵ شريف بوفاس، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، مداخلة مقدمة في الملتقى الاول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، يومي 22-23 أبريل 2014، ص ص 11، 12.
- ⁶ إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2020، على الموقع الالكتروني: www.mta.gov.dz
- ⁷ إحصائيات السياحة العالمية، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2020، على الموقع الالكتروني: www.ar.wikipedia.org/wiki
- ⁸ صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة، 2010-2011)، ص 137.
- ⁹ فؤاد ابركان، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2009-2010)، ص 118.
- ¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير حول مساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة: 16، نوفمبر 2000، ص 85.
- ¹¹ - خديجة عزوزي، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق - دراسة حالة ولاية قلمة - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، (جامعة قلمة، 2014-2015)، ص ص 230 ، 232.
- ¹² - أوكيل حميدة، رهانات تنمية القطاع السياحي الجزائري، مجلة معارف، ع22 (جوان 2017)، ص ص 40-43.
- أنظر أيضا: - بلحمري خيرة، حفصي بنيعو ياسين، مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية، ع08 (جوان 2017)، ص ص 223-228.
- ¹³ عبد القادر لحسين، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 01، العدد: 02، سنة 2013، ص 191.
- ¹⁴ دراجي رابحي، خالد كواش، "قطاع السياحة الجزائري -واقعه وآفاقه-قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة 2025"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي-24(2)، سنة 2011، ص 17.
- ¹⁵ أوكيل حميدة، مرجع سابق، ص 43.

قائمة المراجع:

المقالات العلمية:

- 1- أوكيل حميدة، رهانات تنمية القطاع السياحي الجزائري، مجلة معارف، ع22 (جوان 2017).
- 2- شريط حسين أمين، " فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14، سنة 2015.
- 3- عبد القادر لحسين، "استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 01، العدد: 02، سنة 2013.

4- دراجي رابحي، خالد كواش، "قطاع السياحة الجزائري - واقع وآفاقه - قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة 2025"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي-24(2)، سنة 2011.

5- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، "السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول"، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد: 02، ديسمبر 2017.

الاطروحات والمذكرات العلمية:

- 1- ابركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2009-2010).
- 2- عزوزي خديجة، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق - دراسة حالة ولاية قالمة - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، (جامعة قالمة، 2014-2015).
- 3- عشي صليحة، الأداء والآثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،(جامعة باتنة، 2010-2011).

التقارير:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير حول مساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة: 16، نوفمبر 2000.
- 2- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب رقم (01): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.

المداخلات العلمية:

- 1- بوفاس شريف، بن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، مداخلة مقدمة في الملتقى الاول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 22-23 أفريل 2014.

المواقع الالكترونية:

- 2- إحصائيات السياحة العالمية ، على الرابط: www.ar.wikipedia.org/wiki
- 3- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، على الرابط: www.mta.gov.dz
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، على الرابط: www.mta.gov.dz